جامعة المنصورة

كلية الآداب

من المحاولات التطبيقية للنظرية التوليدية في الدرس العربى المعاصر

« عـرض وتقـويم »

دكتور

طه محمد عـوض اللـه الجنـدى

أستاذ مساعد بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلـوم - جامعة القاهـرة

مجلـــة كليـــة الآداب - جامعـــة المنصـــورة

العـدد الخامس والثلاثـون - أغسطس ٢٠٠٤

من المحاولات التطبيقية للنظرية التوليدية
فى الدرس العربى المعاصر

« عـرض وتقـويم »

د/ طه محمد عـوض اللـه الجنـدى

ملخص البحث

يعرض البحث لمحاولتين تمكنتا من وصف التراكيب الأساسية فى اللغة العربية طبقاً لمعطيات النظرية التوليدية والتحويلية :

أولاهما :

محاولة الدكتور ميشال زكريا فى كتابه : **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**

والثانية :

محاولة الدكتور مازن الوعر فى كتابه : **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية فى اللغة العربية .**

وقد خلص البحث من عرض هاتين المحاولتين لتحليل التراكيب الأساسية طبقاً لمعطيات هذه النظرية إلى أنه يمكن لنموذج النحو التحويلى أن يطبق على التراكيب الأساسية فى اللغة العربية فى نمطيها : الاسمى والفعلى ، كما يمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنياً من خلاله ؛ وبذا تكون النظرية قد غطت جانباً من اللغات العالمية ، وهو هدف من أهدافها ، إذ تسعى جاهدة أن تجعل هدفها هدفاً عالمياً شمولياً ، وذلك انطلاقاً من اعتمادها على فكرة الفطرية اللغوية القائمة على عدد من القواعد الكلية القابعة فى الذهن البشرى ، ويجب أن تمثلها اللغات الإنسانية .

Abstract

It Shows Two Attempts That They Could discribe The basic Structures in arabic Language according To generative Transformational Theory .

The Frist One is by Dr. Mechal Zakariyya in his book : The generative Transformational Theory and arabic grammar . (The simple Sentince) .

Scond : by Dr. Mazen Al Waar in his book Towerds a modern arabic Linguistic Theory for analyses The basic structures in arabic after it showed two attempts it arrived at we can apply The generative Transformational Theory on basic arabic structures , Thus conseder The Theory Could Cover a one of universal Languages , and itis one of its aims .

من المحاولات التطبيقية للنظرية التوليدية في الدرس العربي المعاصر: عرض وتقويم

أ.د / طـه محمد الجندى

لم يعد خافياً أن عام ١٩٥٧م قد أفرز ثورة علمية فى مجال الدراسات اللغوية ، تمثلت فى ظهور نظرية جديدة فى التحليل النحوى ، وهى نظرية القواعد التوليدية التحويلية Generative Transformational Theory وذلك حين أصدر نوام تشومسكى Naom Chomsky كتابه الأول : التراكيب النحوية Syntactic Structures ويمكن القول بأن هذا الاتجاه قد فرض نفسه بقوة على ساحة الدرس اللغوى الحديث ، يؤكد هذا جفرى سامسون فى قوله : « إن أى لسانى يقيس اليوم مكانته الفكرية إلى مكانة تشومسكى الذى يقال : إنه أحدث ثورة فى عالم اللسانيات »[١] ويكفى للاستدلال على أهمية هذه المدرسة « أن ندرك بأن الدراسات اللغوية اليوم إما أن تكون مهتدية بمبادئها ، أو أنها تجعلها النقطة التى تبتدىء منها ، لتبرر اختلافها عنها إن اختلفت » [٢]

ولا شك أن اتجاها له هذه القوة ، وذاك التأثير كان لابد أن يجد صدى له فى الدراسات العربية، وبخاصة أن منطلقاته عقلية تفسيرية ، لا تقف عند حد وصف الظاهرة اللغوية - كما فعل أصحاب الاتجاه البنيوى - بل تعنى أساساً بإعطاء التفسيرات المقبولة لها ، وهو من تلك الزاوية يشبه المنطلقات العقلية التى انبثقت عنها نظرية النحو العربى ، ولذا وجدنا كثيراً من الدارسين فى جامعات العالم العربى ينقلون هذا الاتجاه إلى العربية محاولين تطبيقه عليها ، ومؤكدين فى الوقت نفسه « أن درس العربية من الجانب العربى وحده يظل منقوصاً ، وأنه لابد لنا فى هذه المرحلة من استئناف النظر أن نتبصر ما بلغه الدرس اللغوى الحديث من آفاق[٣] » ، إذ إن الدرس اللغوى المعاصر قد بلغ من الدقة والموضوعية والعلمية درجة عالية تفتح أمامنا آفاقاً واسعة فى درس العربية ، شريطة ألا يفهم من ذلك بأنه دعوة إلى طرح التراث النحوى ،

---

(١) جفرى سامسون . مدارس اللسانيات : السباق والتطور ص١٣٥ .
ترجمة د . محمد زيادكبة . الرياض ، جامعة الملك سعود ١٤١٧ هـ .

(٢) تشومسكى . جوانب من نظرية النحو ، مقدمة المترجم ص٥ . بغداد ، وزارة التعليم العالى ١٩٨٥م .

(٣) د . نهاد الموسى . نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث ص٩ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م .

واستبداله بأنحاء أخرى لوصف اللغة وتفسيرها ، لأن هذا «ضرب من القفز العشوائى فى الظلام ، قد لا يفيد شيئاً إن لم يكن تدميراً لكل شىء »[١] ولعل هدف هؤلاء الدارسين هو ربط التراث النحوى القديم بالفكر اللسانى المعاصر ، إذ يؤكدون دائماً على أن «مشروع النظرية اللسانية العربية لا يستقيم له أمر إلا إذا انبنى على رافدين اثنين : أحدهما : بعث التراث اللغوى بعثاً جديداً ، وإعادة صياغته صياغة علمية ، تسمح له بأن يواصل عطاءه فى المسار التطورى للحضارة الإنسانية ، والآخر : استيعاب النظرية اللسانية العالمية استيعاباً واعياً ، ومحاولة تكييف معطياتها مع خصوصيات اللسان العربى ومثل هذه التوأمة الواعية إذا تحققت فى إطارها العلمى النزيه ستضفى حتماً إلى تفكير لسانى عربى حديث »[٢]

وثمة محاولات جادة كثيرة ومتنوعة حاولت تطبيق معطيات النظرية التوليدية والتحويلية على التراكيب العربية ، اخترت فى هذا البحث اثنتين منها لاعتقادى أنهما تمكنتا من وصف التراكيب الأساسية فى اللغة العربية الفصحى فى نمطيها : الإسمى والفعلى ، وأيضاً لاعتماد كل منهما على نوع من القواعد التوليدية اختلف عما عند الأخرى ، وبذا يصبح البحث جامعاً لنمطين مختلفين فى الرؤى والتصورات مع انتمائهما لذات المدرسة الواحدة .

والحق أن بحثى هذا سوف يقتصر على عرض المحاولتين وتقويمى لهما دون أن يخرج صوب النظرية التوليدية التحويلية فى أطوارها المتعددة ، لخشيتى من أن يصبح عرضى لها من باب التكرار المملول ، إذ إننى قد قمت بشىء من ذلك فى أبحاث لى سابقة [٣] ثم إنه إلى جانب هذا فإن النظرية قد مرت ببعض التطورات ، وتولد عنها العديد من النظريات التى أخذت طريقها إلى الدرس اللغوى ، منها على سبيل المثال : نظرية العمل Government theory ونظرية الربط Binding theory ونظرية الفصل

---

(١) د . محمد حماسة عبد اللطيف . فى بناء الجملة العربية ص٩ . الكويت ، دار القلم ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣م .

(٢) أ. أحمد حسانى ، السمات التفريعية للفعل فى البنية التركيبية ، مقاربة لسانية ص٧ . الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٩٣م .

(٣) على سبيل المثال انظر عرضاً موجزاً للنظرية فى بحث لى بعنوان : صيغ الأمر فى العربية فى ضوء نظرية القواعد التوليدية والتحويلية . مجلة كلية دار العلوم ، عدد ٢٤ ، ١٩٩٩م .

Xbar theory ونظرية ثيتا Theta theary ونظرية الفصل Boundary theory وبالإمكان القول بأن الأبحاث الحالية تتجه نحو التركيز على الأشكال المنطقية وعلى القواعد الكلية [١] .

ولا شك أن منهجاً يتطور بهذا الشكل السريع والمتلاحق يجعل من الصعب ملاحقته

وقد اقتصرت فى عرضى لهاتين المحاولتين على ما يخص التراكيب الأساسية العربية فى نمطيها الاسمى والفعلى ، وذلك نظراً لضيق البحث ومحدوديته ، وأعنى من عرض هاتين المحاولتين أن تصبح الجملة العربية مجالاً لاختبار صدق النظرية ، ومدى مطابقة تلك التراكيب لطرق التحليل التى اعتمدت عليها النظرية التوليدية التحويلية ، فإذا ثبت التحقق من ملاءمة تلك الطرق للتراكيب الأساسية فى اللغة العربية تكون النظرية قد غطت جانباً من اللغات العالمية ، وهو هدف من أهدافها ، إذ تسعى جاهدة أن تجعل هدفها هدفاً عالمياً شمولياً ، وذلك انطلاقاً من اعتمادها على فكرة الفطرية اللغوية القائمة على عدد من القواعد الكلية القابعة فى الذهن البشرى ، ويجب أن تمثلها اللغات الإنسانية .

أما أول هذه المحاولات فهى محاولة الدكتور ميشال زكريا فى كتابه : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية : الجملة البسيطة .

يستهل الباحث محاولته بتقرير حقيقة ألسنية تتخذ من قاعدة إعادة كتابة الجملة أهمية بالغة فى القواعد التوليدية والتحويلية ، من حيث إنها القاعدة الأساسية التى تنطلق منها بقية القواعد فى البنية العميقة[٢] ، ولكى يصل إلى قاعدة إعادة الكتابة التى تمكنه من وصف التراكيب الأساسية فى اللغة العربية انطلق من عدة فرضيات :

- إن اعتماد تقسيم النحاة القدامى للجملة العربية إلى اسمية وفعلية بالرجوع إلى فئة الكلمة التى تبتدىء بها الجملة لا يعطينا تصوراً واضحاً لقاعدة إعادة الكتابة للجملة العربية ، لأن جملتين مثل : (الرجل أكل التفاحة) و (أكل الرجل التفاحة)

---

(١) د . ميشال زكريا . مباحث فى النظرية الألسنية وتعليم اللغة ص١١٩ . بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م .

(٢) كان المؤلف يستخدم فى مؤلفاته مصطلح (العمقى) وقد أبدلته بالمصطلح المذكور فى عرضى لمؤلفه هذا لشهرته فى كتب الدارسين .

مرتبطتان بصورة وثيقة ، من حيث احتواؤهما على العناصر ذاتها ، وعلى العلاقات القائمة بين هذه العناصر ، مما يدل على وجود علاقة تحويلية بينهما ، فترتدان بالتالى إلى بنية واحدة فى التمثيل العميق .

أما محاولته الثانية فهى محاولة اختبار أى من الجملتين يمثل البنية العميقة التى تعتمد عليها قاعدة إعادة الكتابة ، ويخلص إلى أن الترتيب المقبول هو أحد الترتيبين :

- فعل + فاعل + مفعول . أو : - فاعل + فعل + مفعول .

ومن هاتين البنيتين يعتمد الترتيب : فعل + فاعل + مفعول ، ليكون القاعدة الأساسية التى تنطلق منها بقية القواعد فى البنية العميقة ، أما الترتيب : (فاعل + فعل + مفعول) فإنه يخضع لشروط معينة لابد من توفرها ليكون مقبولاً ، منها ضابط تعريف الفاعل ، إذاوقع قبل الفعل ، فالجملة : (جاء ولد) جملة أصولية بخلاف جملة : (ولد جاء) فهى غير أصولية ، لأن العنصر الاسمى منها متسم بسمة (- تعيين) ، وهو أمر لا تقره اللغه إلا بضوابط خاصة ، كما لا تقر اللغة أيضاً تقديم الفاعل على فعله إذا كان مثنى أو جمعاً ، دون أن يترك ضميراً عائداً عليه ، فالجملتان : **(أكل الرجلان التفاحة)** و **(أكل الرجال التفاحة)** جملتان أصوليتان ، وذلك بخلاف التركيبين :

- الرجلان أكل التفاحة . و - الرجال أكل التفاحة .

فهما غير أصوليتين ، والترتيب البديل والحقيقى الممكن ملاحظته فى الجملة المبتدئة بالاسم هو : فاعل + فعل + (ضمير) + مفعول به .

ويخلص من ذلك إلى أن الترتيب : فعل + فاعل + مفعول .. هو ترتيب لا يخضع لأية ضوابط ، ويخلص إلى أنه هو الترتيب المعتمد لديه ، وأن الأخذ به سيبسط قواعد التحويل عند تقديم الاسم على الفعل ، ومن ثم فإن قاعدة إعادة الكتابة للجملة العربية عنده هى :

- فعل + اسم + اسم

فاعل مفعول به .

أما الترتيب : فاعل + فعل + مفعول به فقد تم بواسطة قاعدة تحويلية ، وهى قاعدة تحويل الاسم إلى موقع الابتداء تاركاً فى الموقع الذى كان يحتله ضميراً يعود إليه ،

وعلى سبيل المثال فإن كيفية الحصول على جملة : الرجلان أكلا التفاحة تتضح من خلال الخطوات التالية :

- البنية العميقة لها هى : أكل الرجلان التفاحة .

- تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء : الرجلان أكل الرجلان التفاحة .

+ ضمير

- البنية السطحية : الرجلان أكلا التفاحة .

وقد اتخذ الباحث من قاعدة تحويل الاسم إلى موقع الابتداء معياراً فاصلاً بين العناصر اللغوية التى تتركب منها الجملة ، فالعناصر اللغوية التى يمكن نقلها إلى موقع الابتداء تاركة مكانها ضميراً يعود إليها تصبح ضمن الأركان اللغوية المكونة لركن الإسناد ، أما العناصر اللغوية التى لا تخضع لإجراء تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء تاركة مكانها ضميراً يعود إليها ، فتصبح ضمن الأركان اللغوية المكونة لركن التكملة ، وفى ضوء ذلك خلص إلى أن عناصر الإسناد فى الجملة هى إلى جانب الفعل :

١ - الفاعل لما تبين من أن نقله إلى موقع الابتداء يحتم ترك ضمير مكانه يعود إليه

٢ - الاسم فى موقع المفعول به ، ففى المثالين : أكل الرجل التفاحة ، والتفاحة أكلها الرجل نتبين أن الجملة الثانية مشتقة من الجملة الأولى بالقانون نفسه الذى نقل الاسم فى موقع الفاعل إلى موقع الابتداء تاركاً هذا التحويل ضميراً فى الموقع الذى كان يحتله الاسم .

٣ - الاسم فى موقع الجر بحرف الجر ، ففى المثالين : كتب يوسف الرسالة إلى الطبيب والطبيب كتب يوسف الرسالة إليه يتضح أن الجملة الثانية محولة عن الأولى بالقانون نفسه ، وفى هذا الصدد نص على أن الاسم المجرور الذى يتم نقله إلى موقع الابتداء هو الاسم المرتبط بصورة وثيقة بالفعل ، ولذا عده ضمن الأركان اللغوية المكونة لركن الإسناد ، إذ إن ثمة أسماء فى موقع الجر لكنها لا ترتبط بالفعل بصورة وثيقة ، ولذا لا يمكن عدها ضمن الأطر الإسنادية ، لأنه لا يمكن فيها نقل الاسم المجرور إلى موقع الابتداء تاركاً ضميراً مكانه ، ففى مثل : **سهر الرجل إلى الصباح ، ودخل الرجل المدينة على حين غفلة** نرى أن الاسم المجرور فى المثالين لا يخضع لقاعدة

التحويل نفسها التى اتبعت مع العناصر الإسنادية ، لأن نقله ينتج جملاً غير أصولية ، أو مشكوك فيها ، إذ لا نقول : الصباح سهر الرجل إليه وحين غفلة دخل الرجل المدينة عليها ، وقد وضّح هذه القاعدة أكثر من خلال هذا المثال :

كتب يوسف الرسالة إلى الطبيب إلى الصباح فالاسم المجرور الطبيب مرتبط بصورة وثيقة بالفعل ، لذا يمكن نقله إلى موقع الابتداء تاركاً مكانه ضميراً يعود إليه ، بخلاف الاسم المجرور (الصباح) الذى ينتج تقديمه جملة غير أصولية .

وفى هذا الصدد ساق عناصر اسمية أخرى لا يمكن نقلها إلى موقع الابتداء بالقانون السابق نفسه ، وذلك كالعناصر الاسمية التى تقع مفعولاً مطلقاً ، والتى تقع مفعولاً لأجله ، أو ظرفاً أو نائبة عن الظرف ؛ ذلك أنه عند إجراء نقل ركن من هذه الأركان إلى يمين ركن الإسناد فإن هذا النقل قد لا ينتج جملاً أصولية ، ففى المثالين : **تصدق الحاكم على الفقير ابتغاء الخير ، جاء الرجل طلوع الشمس** .. يرى الباحث أنه لا يمكن نقل الركنين ابتغاء الخير وطلوع الشمس إلى موقع الابتداء ، لأن ذلك ينتج جملاً غير أصولية . وإذا كان بعض هذه العناصر لا يجوز نقله إلى يمين الفعل فإن بعضها يمكن نقله ، لكن عملية النقل لا تتم بإجراء نقل الاسم إلى موقع الابتداء ، كما حدث فى العناصر الإسنادية ، لكنه يتم بواسطة قانون نقل ركن التكملة وهو قانون ينقل هذا الركن من دون أن يترك ضميراً فى الموقع الذى كان يحتله ، الأمر الذى يؤكد أنه يقع خارج ركن الإسناد ، وذلك كما فى مثل قولنا :

- **يقرأ الرجل إلى ساعة متأخرة من الليل .**
- **يلازم الرجل المنزل من الصباح إلى المساء .**
- **يسافر الرجل اليوم .**
- **سيسافر الرجل غداً .**

وبإجراء تحويل نقل ركن التكملة إلى يمين ركن الإسناد يمكننا إنتاج الجمل التالية ، وكلها جمل أصولية ، وهى :

- إلى ساعة متأخرة من الليل يقرأ الرجل .

- من الصباح إلى المساء يلازم الرجل المنزل .

- اليوم يسافر الرجل .

- غداً سيسافر الرجل .

وواضح فى الأمثلة أن نقل ركن التكملة قد تم دون أن يترك ضميراً فى الموقع الذى كان يحتله ، وفى ضوء هذين القانونين أمكن للباحث أن يضع قاعدة مؤلفات الجملة العربية فى التالى :

- جملة ------> ركن الإسناد + ركن التكملة .

وبعد ترتيب عناصر الإسناد فى البنية العميقة تكتب قاعدة ركن الإسناد هكذا :

- ركن الإسناد ------> ركن فعلى + ركن اسمى + ركن حرفى (الركن الحرفى مرتبط بصورة وثيقة بالفعل) .

أما العناصر اللغوية المكونة لركن التكملة فهى عناصر الجار والمجرور غير المرتبطين بصورة وثيقة بالفعل ، وأيضاً بعض العناصر الاسمية التى تعود مباشرة إلى الجملة ككل ، وخلص إلى أن قاعدة كتابة ركن التكملة فى التالى :

ركن التكملة -------> { ركن حرفى★ - ركن اسمى★ }

تشير النجمة إلى أن ركن التكملة يمكن أن تعاد كتابته إلى أكثر من ركن حرفى واحد ، أو ركن اسمى واحد .

ومما ينبغى التنويه به هنا أن قاعدة ركن الإسناد هذه خاصة باللغة العربية ، وغير مألوفة إلى الآن فى إطار الألسنية التوليدية ، لأن هذه القاعدة تجمع فى ركن واحد الفعل والفاعل والمفعول به والجار والمجرور المرتبطين بالفعل بصورة وثيقة ، ومعنى ذلك عدم اعتبار الفاعل قائماً فى ركن مستقل ومواجه لركن يجمع بين الفاعل والمفعول به بشكل شبيه بالتصور القائم وفقاً للمعطيات اللغوية العائدة إلى غالبية اللغات الأجنبية التى أجريت عليها الدراسات فى إطار الألسنية التوليدية والتحويلية ، إذ تعتمد هذه الدراسات بشكل عام على قاعدة إعادة الكتابة التى يمثلها المشجر التالى :

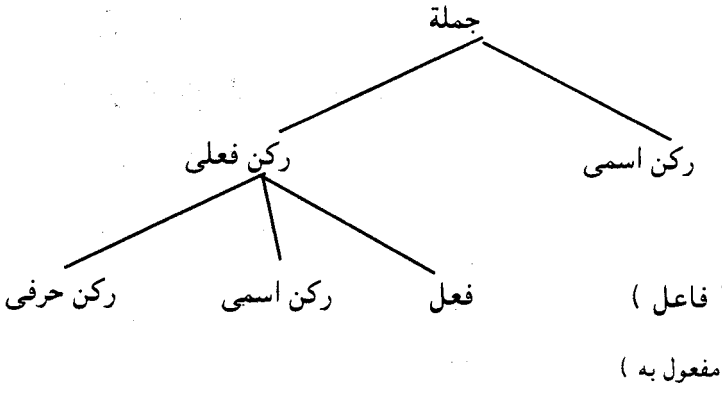

وهذا المشجر يتضمن الترتيب الأساسى للعناصر الكلامية على نحو فاعل + فعل + مفعول به .

وقد قدم الباحث الأدلة الكافية التى تظهر عدم جواز هذا الترتيب فى البنية العميقة للغة العربية ، ومن ثم رأى أن يجمع بين الركن الفعلى والركن الإسمى فى عقدة واحدة هى ركن الإسناد كما فى المشجر التالى :

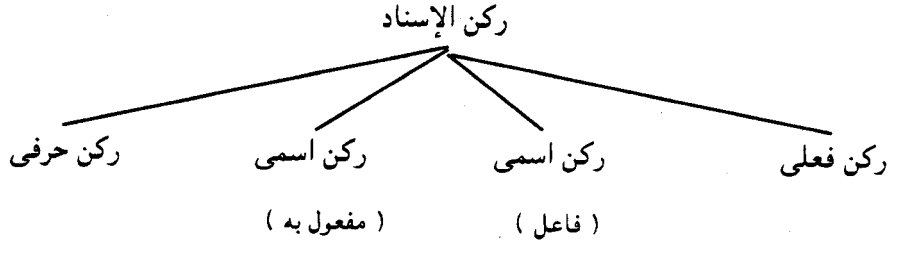

وقد أيده فى ذلك ما لاحظه ونلاحظه معه من وجود علاقة وثيقة بين الفعل وفاعله فى اللغة العربية كاعتماد الفعل على علامة تأنيث إذا كان فاعله مؤنثاً ، وتأثر الفعل مورفولوجيا فى حالة اتصاله بالضمير الفاعل ، مثل كتبت ، ولا ينطبق هذا التأثر فى حالة اتصاله بالضمير المفعول به مثل كتبه ، وسبب أخر يعزوه الباحث إلى التقليد النحوى التراثى ، وجعل النحاة الفعل وفاعله يحتلان معاً موقعاً نحوياً معيناً ، وإلى ما رآه الكوفيون[١] من أن الفعل وفاعله يعملان معاً فى المفعول به ، ويخلص إلى ضرورة وضع الركن الاسمى الفاعل ضمن عقدة واحدة تحتويه هو والفعل .

---

(١) راجع : الأنبارى ، الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ٧٨ . تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد . بيروت . دار الفكر . د . ت .

إلى هنا يكون الباحث قد فرغ من تحليل تراكيب الجملة الفعلية طبقاً لطرق التحليل التى اعتمدت عليها النظرية التوليدية التحويلية مبيناً العناصر المكونة لركنى الجملة : ركن الإسناد وركن التكملة والتحويلات التى يمكن إجراؤها على هذه العناصر .

ولأننى معنى باختبار مدى مطابقة التراكيب الأساسية فى اللغة العربية لطرق التحليل التى اعتمدت عليها النظرية التوليدية والتحويلية فسوف أقفز إلى الفصل الذى عرض فيه الباحث لتحليل التراكيب الاسمية متجاوزاً الفصول التى خصصها المؤلف لعرض السمات المعجمية والتركيبية والدلالية للفعل والاسم .وقد عالج الباحث هذا النوع من التراكيب موزعة بين محورين :

الأول : يتضمن الجمل الاسمية ذات الخبر المشتق .

الثانى : يتضمن الجمل الاسمية ذات الخبر الجامد .

وفى المحور الأول يذكر الباحث أنه يسعى إلى أن يبرهن على أن سلوك النعت فى هذه التراكيب شبيه بسلوك الفعل اعتماداً على أن النعت يعمل عمل الفعل فى الجملة ، فالمورفيمات : (كريم ، جالس ، مضروب ، ذاهب ، شارح) فى الأمثلة : **(الولد كريم أبوه ، الولد جالس ، الولد مضروب أبوه ، الولد ذهب إلى البيت ، المعلم شارح الدرس)** يشبه عملها عمل الفعل ، وتظهر التوزيع نفسه الذى يظهره الفعل ، كما يتضح فى الأمثلة : **(الولد كرم أبوه ، الولد جلس ، الولد ضُرب أبوه ، الولد ذهب إلى البيت ، المعلم شرح الدرس)** ففى هذه الأمثلة استبدل النعت بفعل وحصلنا إثر ذلك على جمل أصولية ، مما يمكن اعتبار أن النعت فئة نحوية كفئة الفعل ، فهو يأخذ فاعلاً ، كما فى الولد كريم ، والنحويون التراثيون يحملونه ضميراً ، كما يأخذ مفعولاً به ، وأيضاً يأخذ ركناً حرفياً يرتبط به ارتباطاً وثيقاً ، ويخلص إلى أن النعت يجرى مجرى الفعل فى الجملة ويقرر هذه الحقيقة على الرغم مما يؤكد أن النعت قد يجرى مجرى الاسم من اقترانه بـ (ال) ووقوعه فى موقع الفاعل ، وفى موقع المفعول به وفى موقع الجر ، كما أنه يأخذ علامة المثنى والجمع بنوعيه ، غير أنه يحذر من أننا لا ينبغى أن نركن إلى ظاهر القضايا ، فنبنى على أساسها القواعد وذلك لأن مسلك النعت فى كثير من التراكيب مختلف عن مسلك الاسم ، كما أنه يتصرف فى الجملة على نحو مخالف لتصرف الاسم ، فالاسم مثلاً لا يحتمل فاعلاً ، ولا مفعولاً به ، ولا ركناً حرفياً يرتبط

ارتباطاً وثيقاً ، كما هو الحال بالنسبة للنعت ، فالتركيب « جاء الرجل أبوه » غير أصولى ، فى حين أن قولنا : « جاء الكريم أبوه » أصولى . كما أن النعت يرد فى تركيب متكون من « ال + نعت + ال + اسم » ولا يرد الاسم فى تركيب كهذا ، فالجملة :

جاء اليتيم الوالدين جملة أصولية مقبولة ، فى حين أن التركيب :

جاء الابن الوالدين تركيب غير مقبول .

ويخلص إلى أن سلوك النعت فى التراكيب مخالف لمسلك الاسم وشبيه بسلوك الفعل ، وقد فرض هذا على الباحث أن يفسر العلاقة القائمة بين الفعل والنعت باعتماد إحدى الفرضيتين :

الفرضية التحويلية : وتقوم على اعتماد تحويل يتم إجراؤه على الفعل ، فيحوله إلى نعت ، أى أن يصبح النعت مشتقاً من الفعل ، فعلى سبيل المثال نحصل على جملة : «الرجل جالس أبوه» فى حال اعتماد الفرضية التحويلية على النحو التالى :

البنية العميقة : جلس أبو الرجل ، بقاعدة تحويل الفعل إلى نعت

جلس أبو الرجل ، بقاعدة تحويل نقل الركن الاسمى إلى موقع الابتداء (الزامى)

+ نعت

الرجل جلس أبو الرجل ، البنية السطحية : الرجل جالس أبوه .

+ نعت + ضمير

وبرغم هذا الإجراء البسيط فى تحويل نقل الفعل إلى نعت فإن الباحث لم يعتمده فى معالجة قضايا النعت، واعتمد بدلاً منه ما يسمى بالحل المعجمى أو الفرضية المعجمية ، وذلك لأسباب منها :-

١ - أن هناك فئات كلامية تعمل عمل الفعل ، مع أنها غير مشتقة منه وذلك لعدم وجود فعل يقابلها ، وفى إطار الفرضية التحويلية يكون اشتقاق النعت فيها من أفعال مجردة فى البنية العميقة عملية مكلفة جداً ، خصوصاً أننا لا نرى هنا أية مبررات لتعقيد القواعد باعتماد هذا الصنف من الأفعال فى البنية العميقة ، فالأمثلة التالية :

الرجل أسد أبوه .

الرجل ثلاثة أبناؤه .

الرجل لبنانى أبوه .

تقدم أدلة مناهضة لإمكانية اشتقاق النعت من الفعل .

٢ - لا يتناسب النعت مع الفعل الذى يقابله فى السياق نفسه من حيث الإنتاجية ، ففى السياق الذى يرد فيه النعت فى جملة أصولية قد نجد أن الجملة المقابلة لها المشتملة على فعل فى التوزيع المقابل للنعت غير أصولية ، وقد يحدث العكس ، لنتأمل النماذج التالية :-

الأستاذ محبوب من الطلاب جملة أصولية ، وفى المقابل :

الأستاذ يُحَبّ من الطلاب . جملة مشكوك فى قبولها .

شُوهَ الرجل فى الحرب . جملة أصولية ، وفى المقابل .

الرجل مشوه فى الحرب . جملة ليست مقبولة ، لأن النعت فيها مقيد بالركن الحرفى (فى الحرب) ، مما يعنى أن الرجل مشوه فقط فى الحرب ، وفى السلم قد لا يكون مشوهاً .

الرجل مقتول الأب . الرجل يتيم الوالدين ، جملتان أصوليتان ، وفى المقابل :- **الرجل قتل الأب ، الرجل يتم الوالدان** ، جملتان غير أصوليتين ، وغير مقبولتين فى الوقت نفسه .

٣ - توزيع النعت وبنيته الذاتية ، يذكر فى هذا الصدد أن النعت لا يرد بالضرورة حسب التوزيع نفسه الذى يرد فيه الفعل ، يتضح ذلك من خلال الأمثلة التالية :-

الرجل واقف يخطب فى مقابل الجملة غير الأصولية : **الرجل واقف خاطباً .**

الدهر غير راحم . فى مقابل الجملة غير الأصولية :- **الدهر غير يرحم .**

- الدهر لا يرحم . فى مقابل غير الأصولية :- **الدهر لا راحم .**

٤ - الزمن الضمنى للنعت ، تظهر التراكيب اللغوية أن ثمة تبايناً فى حالات متعددة

بين زمن الفعل ، وزمن النعت الضمنى المقابل له ، مع أنه فى إطار الفرضية التحويلية لابد من أن يشترط فى تحويل الفعل إلى نعت أن يؤخذ بعين الاعتبار زمن النعت الضمنى ، بمعنى أن يحدد هذا التحويل السمة الزمانية المختصة بالفعل الذى يشتق منه النعت ، وهو ما ينعدم فى كثير من الجمل ، ففى مثل : **(الأستاذ واصف المدينة فى كتابه)** يمكن أن يكون زمن النعت تاماً ، أو غير تام ، وذلك بخلاف الجملة :- **(الأستاذ واصف المدينة أمام تلاميذه)** فزمن النعت فيها غير تام .

ونلاحظ المعطيات نفسها فى مثل : **(الكتاب مسروق)** ، وفى مثل : **(الورق مصنوع فى لبنان)** ؛ إذ بالإمكان اشتقاق الجملة الأولى من جملة : (سرق الكتاب) . ولا يمكن اشتقاقها من جملة : (يسرق الكتاب) فى حين أن الثانية يمكن اشتقاقها من جملة : (الورق صنع فى لبنان) ، أو من جملة : (الورق يصنع فى لبنان) ، يتحصل من كل ما سبق أن تحليلنا للنعت بواسطة الفرضية التحويلية يؤدى بنا إلى كثير من التباين القائم بين النعت والفعل ، ومن ثم يجب اعتماد الفرضية المعجمية .

الفرضية المعجمية :-

تلجأ هذه الفرضية إلى البنية العميقة ، فتعتبر أن النعت قائم فيها بجوار الفعل اعتماداً على أن سلوك النعت فى الجملة شبيه بسلوك الفعل ، وتفترض تعديل قاعدة إعادة كتابة الجملة ، بحيث تشمل إدخال النعت فى البنية العميقة ، وذلك يقتضى توسيع قاعدة إعادة كتابة الركن الإسنادى ، بحيث تشمل النعت ، يتم هذا التوسيع على النحو التالى :

أ - ركن الإسناد -------> ركن فعلى + ركن إسمى + ركن إسمى + ركن حرفى

ب - ركن فعلى ------> { زمن + فعل / نعت }

وقد سبق أن أوردت ما قدمه الباحث من أدلة على أن اعتماد العناصر الكلامية فى البنية العميقة للغة العربية هى : فعل + اسم + اسم ، وعليه هنا أن يبرهن أن الترتيب نفسه قائم فى حال النعت ، وأن الترتيب فى البنية العميقة للتراكيب العربية التى تحتوى على نعت يكون كما يلى :-

- نعت + اسم + اسم ، وعند الباحث أن هذا الترتيب المعتمد فى البنية العميقة لم يرد فى البنية السطحية وإنما هو بنية مجردة ، ومن ثم عليه أن يقدم الأدلة القاطعة التى تبرر اللجوء إليها ، وقد لجأ فى ذلك إلى المعطيات التراثية فى النحو العربى مبيناً أن فريقاً منهم قد أجاز ورود هذا الترتيب فى التراكيب العربية ، أما المانعون منهم فلم يكن موقفهم على إطلاقه ، بل أجازوا وروده بضوابط معينة ، منها اعتماد عنصر النعت على نفى أو استفهام ، مما يبرهن بوضوح على إمكانية ورود هذا الترتيب فى اللغة ، يتضح ذلك من خلال الأمثلة التالية :-

- ما ضارب زيد الولد .

- ما قتال زيد الأعداء .

يؤكد ورود هذا الترتيب أننا إذا استبدلنا الفعل بالنعت كانت الجمل المنتجة جملاً أصولية ، إذ نقول :

- ما ضرب زيد الولد .

- ما قتل زيد الأعداء .

كما يؤكد وروده أيضاً عدم جواز نقل الاسم قبل النعت ، كما تدل عليه الجمل التالية :

*** ما زيد ضارب الولد .**

*** ما زيد قتال الأعداء .**

فمثل هذه الجمل غير مقبولة ، أو مشكوك فى صحتها على الأقل ، وكل ذلك يقدم دليلاً قاطعاً على اعتماد الترتيب :

- نعت + اسم + اسم . وباعتماد هذا الترتيب فى البنية العميقة يصبح تحليل جمل مثل :

- الولد ضاربه زيد . **- الرجل كريم أبوه .** أمراً ميسوراً ، وذلك بإجراء تحويل نقل الركن الاسمى إلى موقع الابتداء : إذ يجرى عليه ما جرى على نقل الركن الاسمى فى الجمل التى تحتوى على الفعل ، فالجملة : **الولد ضاربه زيد** هى جملة ناتجة عن إجراء تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء ، ويتم اشتقاقها على النحو التالى :

أ - البنية العميقة هى : **ضارب زيد الولد** . بتحويل نقل الركن الاسمى إلى

(نعت + اسم + اسم)

موقـع الابتـداء تاركاً فى موقعه ضميره . تصبح : الولد ضارب زيد الولد .
+ ضمير

البنيـة السطحيـة : **الولد ضاربه زيد** . فـواضح أن عمليـة إجراء تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء قد تم فى هذه الجملة المحتوية على النعت بالطريقة نفسها التى تتم فى الجملة المحتوية على فعل دون أن تظهر أية مشكلة تتعلق بهذا الإجراء . تبقى الإشارة إلى أن الضـابط الذى يتم بمـوجبـه نقل الركن الاسمى إلى مـوقع الابتـداء فى الجـملة المحتوية على فعل من حيث كونه متسماً بسمة (+ معرف) هو نفسه الضابط الذى ينبغى ملاحظته عند تحويل نقل الركن الاسمى فى الجملة التى تحتوى على النعت ، يشهد على ذلك أن الجملة التالية غير أصولية ، وهى :

*** رجل كريم أبوه .**

النمط الثانى : الجملة الاسمية التى لا تتضمن فعلاً ولا نعتاً :

وهذا صنف من الجمل فى العربية ، لا يحتوى فى الظاهر على فعل ولا على نعت ، ويفيد مثل بقية الجمل التى تحتوى على هذين الركنين فائدة يحسن السكوت عليها ، ومن أمثلته :

- **العالم سراج الأمة .**
- **الشوارع بقع سوداء .**
- **هذا زمن آخر .**
- **الرجل فى الدار .**
- **أنت من دمى .**

هذه أمثلة لا غير من هذا النوع من الجمل التى تتشابه من حيث قيامها فى الظاهر فى غياب أى ركن فعلى ، يقوم ضمنها بعمل فعل إسنادى ، وفى هذا المجال نميل إلى القول بأن هذه الفئة من الجمل قائمة فى البنية السطحية للكلام ، ويقابل كل جملة منها بنية مختلفة فى المستوى العميق ، وهذه البنى لا تختلف عن بنى الجمل العربية الأخرى ، من حيث إنها تتكون بواسطة قاعدة إعادة الكتابة :

ركن إسنادى ------› ركن فعلى + ركن إسمى + ركن إسمى + ركن حرفى

ركن فعلى -------› { زمن + فعل / نعت }

إلا أن تفسير هذه الفئة من الجمل يتطلب اللجوء إلى تحويل حذف يقوم بحذف الركن الفعلى ، لأن هذا الركن لا يظهر فى بنية هذه الجمل السطحية ، وهذا الركن الفعلى يحتوى على سمة دلالية (+ وجود) ، فالبنية السطحية فى قولنا : **الرجل فى الدار .** يمكن اعتبارها ناتجة فى البنية العميقة من إحدى هاتين الجملتين :

أ - يوجد الرجل فى الدار .

ب - الرجل موجود فى الدار .

يشهد لذلك جواز الجمل الآتية :

- الرجل هو فى الدار .

- العالم هو سراج الأمة .

- هذا هو زمن آخر .

يمكن اعتبار هذه الجمل ناتجة عن إجراء تحويل حذف الركن الفعلى (+ وجود) ، مع إجراء تحويل آخر ، يتم بصورة اختيارية ، هو نقل الاسم إلى موقع الابتداء ، وبهذين التحويلين اللذين يقعان فى البنية العميقة يتم إنتاج الجملة .

ويمكننا أن نشير إلى عملية اشتقاق الجملة : الرجل هو فى الدار بما يلى :-

البنية العميقة : ركن فعلى الرجل فى الدار ، تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء :

(+ وجود)

الرجل ركن فعلى الرجل فى الدار

(+ وجود)+ ضمير

تحويل حذف الركن الفعلى (+ وجود) :

الرجل الرجل فى الدار

+ ضمير

البنية السطحية :

الرجل هو فى الدار

اشتقاق الجملة : **العالم سراج الأمة**

البنية العميقة : ركن فعلى العالم سراج الأمة

(+ وجود)

تحويل حذف الركن الفعلى (+ وجود)

- العالم سراج الأمة .

البنية السطحية : العالم سراج الأمة .

وفى هذا العرض الموجز لهذه المحاولة أود أن أؤكد نقطة لم يتعرض لها الباحث ، وهى جديرة بالعناية منا ومنه على حد سواء ، لاتصالها المباشر بأهم قضية تتعلق بهذه اللغة ، وهى قضية الإعراب ، فما يعيب هذه المحاولة حقاً هو تجاهلها الحالات الإعرابية للعناصر الكلامية ، وكان بإمكانه أن يفرد لها مكاناً فى قاعدة إعادة الكتابة التى تمثل البنية العميقة للجملة العربية ، ولا شك أن أى محاولة لتفسير العربية تتجاهل هذه الخاصية لهى محاولة منقوصة ، ومردودة فى الوقت ذاته ، ولا يشفع له قوله بأنه لن يتعرض إلى العلامات الإعرابية « لأن لديه أسباباً تدفعه إلى الاعتقاد بأن هذه العلامات تنص عليها قواعد يتم إجراؤها فى مرحلة متأخرة نسبياً لبقية قواعد المكون التركيبى ، وفى مستوى قريب من المستوى السطحى ، ولأننا نحدد وظيفة المؤلف الكلامى فى الجملة وفقاً لموقعه فى البنية العميقة ، وليس وفقاً للعلامة التى تلحق به »[١]

ومع ذلك فلا ينبغى أن نغمط هذا الباحث الجاد فى محاولاته الدءوب والمخلصة لنقل هذه النظرية إلى الدرس العربى المعاصر .

---

(١) د . ميشال زكريا . الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) ص١٩ .

المحاولة الثانية : **وهى للدكتور مازن الوعر فى كتابه نحو « نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية فى اللغة العربية »**

استهل المؤلف محاولته بإطار نظرى بين فيه منهجه الذى اعتمد عليه فى تحليله للتراكيب الأساسية العربية ، فذكر أنه اعتمد فيها على ثلاثة محاور ، تتمثل فى المعطى النحوى التراثى العربى ، مع محاولة دمجه بالمنهج التوليدى التحويلى لتشومسكى وأيضاً بالمنهج الدلالى التصنيفى لعالم اللسانيات كوك ، وذلك للاستفادة من المعطيات الدلالية لهذا المنهج التصنيفى ، وهو أمر رأى صاحب هذه المحاولة أنه مفتقد فى أعمال الباحثين الذين حاولوا تحليل التراكيب العربية ، وقد قرر أنه يسعى من وراء دراسته لتحقيق هدفين :

الأول : أن تسهم بتوضيح بعض المفاهيم اللسانية العربية لتصب فى المعرفة الواسعة للنظرية اللسانية الغربية .

الثانى : أن تطبق بعض التقنيات اللسانية الحديثة على التراكيب الأساسية فى اللغة العربية .

وقد قسم الباحث مؤلفه فى أربعة فصول ، يهمنا منها الفصل الثالث ، لأنه هو المعنى بالجانب التطبيقى الذى وضع فيه الباحث إطارا لسانيا دقيقاً ومضبوطاً ، اعتمد فيه - كما أشرت - على النظرية التوليدية والنظرية النحوية التراثية ، ثم على النظرية الدلالية ، أما الفصل الأول فقد عرض فيه للنظرية النحوية العربية القديمة ، وبين فيه تمييز النحويين العرب القدامى بين مستويين للتراكيب العربية ، مستوى الكلام ومستوى الجملة ، فالأول هو الكلام التام المفيد ، والثانى قد يكون كذلك ، وقد لا يكون ، كما جنح صوب التصنيف الرباعى التراثى للجملة العربية من اسمية إلى فعلية إلى ظرفية إلى شرطية ، وإن كانت رؤيته للتراكيب الظرفية تختلف - فيما أعتقد - عن تصور النحاة العرب القدامى لها ، فعنده أن مثل « زيد فى الدار والقتال اليوم » تراكيب ظرفية ، وهى عند النحاة تراكيب اسمية ، أما التركيب الظرفى فهو ما بدئ فيه بالظرف أو الجار والمجرور معتمدين على نفى أو استفهام - على خلاف بينهم فى ذلك - ومن أمثلته « **أفى الله شك** » وعلى كل فإن الباحث قد خلص إلى أن النحويين العرب افترضوا ثلاثة أركان لغوية فى النظرية اللسانية العربية هى :

الـ (م إ مبتدأ أو فاعل) والـ (م خبر) والـ (ف الزيادة النحوية والدلالية) ، والعلاقة التى تربط هذه الأركان الثلاثة تدعى (إس) وقرر أنه عندما تنظم هذه الأركان الثلاثة فإن الحاصل اللغوى سيكون (ك) .

أما الفصل الثانى فقد عرض فيه لنظرية القواعد التوليدية التحويلية من خلال مراحلها الثلاث ، وقد عنى الباحث فى عرضه للنظرية التوليدية فى مراحلها المتعددة بالمناهج التى كانت قد طورت من الوجهة الدلالية مقرراً أن الهدف النهائى لهذا التطور الدلالى هو الوصول إلى إطار دلالى مرضٍ ، من أجل وصف التراكيب الأساسية العربية وشرحها ، وفى هذا الصدد ركز الباحث على فرضية كوك ، لاعتماده عليها فى مرحلة التطبيق .

ومنهج كوك فى هذه الفرضية عبارة « عن نظام من الأدوار الدلالية التى تمنح من خلال اعتبار الفعل محور العمليات الدلالية ... وأن الفعل عامل دلالى يحكم الأدوار الدلالية التى تحدث معه ، وتصف مركزيته »[١]

تميز هذه الفرضية عمودياً بين أفعال ثلاثة :

١ - أفعال كونية ، وهذا المميز الدلالى (+ كونى) يتطلب دوراً دلالياً يعبر عنه بموضوع ثابت (مو / ثا) .

٢ - أفعال إجرائية ، وهذا المميز الدلالى (+ إجرائى) يتطلب دوراً دلالياً يعبر عنه بموضوع (مو) .

٣ - أفعال حركية ، وهذا المميز الدلالى (+ حركى) يتطلب دورين دلالين وظيفيين يعبر عنهما بالفاعل والموضوع (فا / مو) .

كما تميز الفرضية أفقياً بين أفعال أربعة :

١ - أفعال أساسية . ٢ - أفعال شعورية . ٣ - أفعال استفادة .

٤ - أفعال ظرفية (مكانية)

---

(١) د . مازن الوعر ، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية فى اللغة العربية ص٧٦ . دمشق . دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ط ١ ١٩٨٧م .

فالمميز الدلالى (+ شعورى) يتطلب دوراً دلالياً وظيفياً يعبر عنه بـ (مجرب) ، والمميز الدلالى (+ استفادة) يتطلب دوراً دلالياً وظيفياً يعبر عنه بـ (مستفيد) ، والمميز الدلالى (+ مكانى) يتطلب دوراً دلالياً وظيفياً يعبر عنه بـ (المكان) .

إن المميزات الدلالية للفعل ، أى (+ شعورى) و (+ استفادة) و (+ مكانى) هى مميزات دلالية جوازية ، وهكذا فإن الأفعال الأساسية (كونى ، إجرائى ، حركى) لا تملك أية ميزة دلالية من هذه المميزات [١]

وساق تمثيلاً يقرب هذه الوحدات الدلالية الأساسية فى التركيب العربى ، فيما يلى :-

١ - (+ كونى) إن هذه الميزة الكونية للفعل التى تظهر الدور الدلالى (موضوع - ثابت) تعبر عن الوجه الدلالى للتركيب العربى المشتق ، كما هو الحال فى :

- الكأس مكسور

(+ مو / ثا)

٢ - (+ إجرائى) وتعبر هذه الميزة عن الوجه الدلالى للتركيب العربى غير الفاعل ، كما هو مشاهد فى : ينكسر الكأس

(+ مو)

٣ - (+ حركى) وتعبر هذه الميزة عن الوجه الدلالى للتركيب الفاعل الذى يحتوى دورين دلاليين ، يعبر عنهما بالفاعل والموضوع . وذلك مثل :

يكسر زيد الكـأس

(+ فا / + مو)

٤ - (+ شعورى) إن الميزة الشعورية للفعل تعبر عن الوجه الدلالى للتركيب العربى الذى يعبر فعله عن العواطف والحواس والفكر ، ويمكن أن تصنف الأفعال الشعورية تحت ثلاثة أنواع :

أ - أفعال شعورية كونية ، كما هو الحال فى مثل

---

(١) د . مازن الوعر ، نحو نظرية لسانية ص٧٩ .

خوف زيـــد عمـــــرا .
(+ مج) (+ موضوع)

ب - أفعال شعورية إجرائية ، مثل :

يأمل زيـــد بالنجاح
(+ مج) (+ مو)

جـ - أفعال شعورية حركية ، مثل :

قال زيـــد الحقيقـة
(+ مج) (+ مو)

٥ - (+ استفادة) إن الميزة الملكية للفعل تعبر عن الوجوه الدلالية للتراكيب الدلالية العربية التى تعبر أفعالها عن الملكية أو الخسارة أو الربح ، أو انتقال الموضوعات من امرىء إلى آخر ، ويمكن أن تصنف أفعال الاستفادة تحت ثلاثة أنواع :-

أ - أفعال استفادة كونية ، كما هو مبين فى مثل : لخالـــد جـــواد أصيل .
(+ مستفيد) (+ مو/ثا)

ب - أفعال استفادة إجرائية : كما هو الحال فى مثل : حصل زيـــد على جائزة .
(+ مس) (+ موضوع)

جـ - أفعال استفادة حركية . كما هو الحال فى المثال : أعطيت زيـــدا جائـــــزة
(+ مس) (+ مو/ثا)

٦ - (+ مكانى) إن الميزة المكانية تعبر عن الوجه الدلالى العربى الذى يدل فعله على المكانية الكونية ، أو المكانية الموجهة . ويمكن أن تصنف الأفعال المكانية إلى :

أ - أفعال مكانية كونية ، كما هو الحال فى مثل : على رأس المتنبـى عـلـــم مستقر فى (+ مك) (+ مو/ثا)

ب - أفعال مكانية إجرائية ، كما فى : تحركت السيـــارة إلى .....
يتحرك إلى (+ مو) (+ مك)

جـ - أفعال مكانية حركية ، كما فى : حرك زيـــد السيـــارة إلى .....

(+ فا) (+ مو)(+ مكان)

ثم يذكر الباحث أن استخدام هذا النموذج التصنيفى ، بوصفه تفسيراً دلالياً وصفياً فى نظرية القواعد التوليدية والتحويلية ، ويدمجه بالنظرية الدلالية التى وضعها العرب القدامى سيقدم منظوراً رائعاً لنظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب العربية وننتقل بعد هذا العرض للمحور التطبيقى على التراكيب الأساسية العربية الذى قدمه الباحث فى الفصل الثالث :

الإطار التطبيقى :

يقرر سلفاً أن التراكيب الأساسية فى اللغة العربية تتألف من ثلاثة أركان لغوية ، يدعى الركن الأول بالمسند (م) ، أى خبر الجملة ، أما الركن الأساسى الثانى ، فيدعى بالمسند إليه (م إ) ، أى الفاعل ، أو المبتدأ ، وأخيراً يدعى الركن الثالث بالفضلة (ف) ، أى كل الأركان اللغوية التى ليست (م) ولا (م إ) أى الزيادة النحوية والدلالية على العلاقة الإسنادية ، تكون هذه الأركان نوعين من التراكيب فى العربية هما :

١ - التركيب الفعلى ، أو الجملة الفعلية : (م - م إ - ف)

٢ - التركيب الاسمى ، أو الجملة الاسمية : (م إ - م - ف)

والعلاقة التى تربط بين هذه الأركان تدعى بالإسناد (إس) ، وهذا المستوى (إس) يحكم من خلال مستوى لسانى أعلى ، يدعى بالكلام (ك) ، هذا المستوى (ك) يحكم مستوى الـ (إس) بعد إضافة ركن آخر يحول التركيب الأساسى إلى تراكيب مشتقة أو محولة ، يدعى هذا الركن بالأداة (أد) ، يمكن أن يكون هذا الركن أشياء مختلفة مثل أدوات الاستفهام والنفى والشرط ، وغيرها .

منهجه فى التحليل :

يعتمد منهج الباحث فى التحليل على دمج التراكيب الأساسية بالأدوار الدلالية التى اقترحها عالم الدلاليات الأمريكى كوك فى منهجه التصنيفى ، وهى :-

(أ) فاعل = فا (ب) مجرب = (مج) (جـ) مستفيد = (مس)

(د) مكان = (مك) . (هـ) موضوع = (مو)

مع استخدام الحركات الإعرابية الثلاث فى وصف البنية العميقة للتراكيب الأساسية :

١ - الرفع ٢ - النصب ٣ - الجر

وبتطبيق هذا المنهج اللسانى الحديث على التراكيب الأساسية فى اللغة العربية يمكننا فهم البنية السطحية والعميقة لهذه التراكيب ، كما هو الحال فى التركيب الآتى :

ضرب الموسيان العيسيين

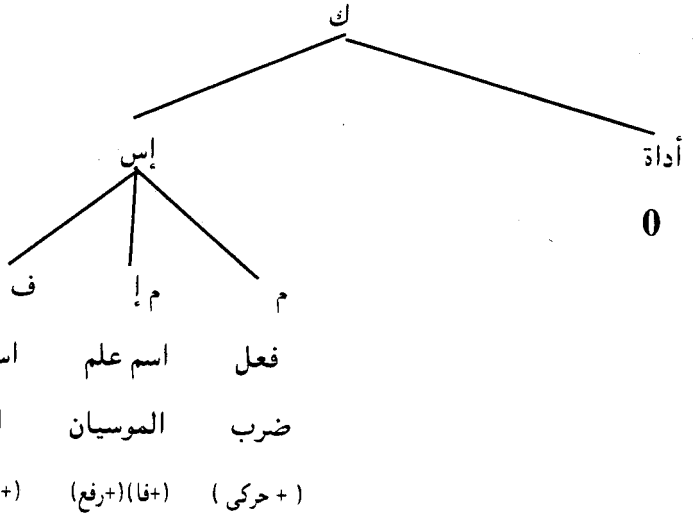

وساق التمثيل الشجرى نفسه لمثال آخر استبدل فيه الفعل باسم الفاعل المشتق منه (ضارب) مع ملء ركن الأداة بأداة الاستفهام الهمزة .

وقرر بالتالى القاعدة التراثية التى تنص على إعمال اسم الفاعل عمل فعله مبيناً أن ثمة مشتقات أخرى تقوم بهذا الدور ، وخلص إلى أنه يمكن توضيح المجموعة الثنائية للمركب المعجمى العربى إلى [١]

---

(١) ذكر الباحث تقسيماً رباعياً للمركب المعجمى العربى ، أضاف فيه على الثلاثة المذكورة الصفة موسومة بـ (+ اسم + فعل) فمثلاً لذلك بكلمة (خائف) ، وهى نفسها اسم الفاعل فى النمطين ١ ، ٢ .

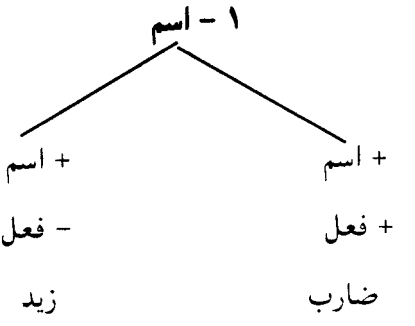

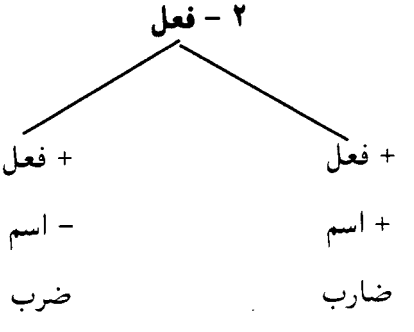

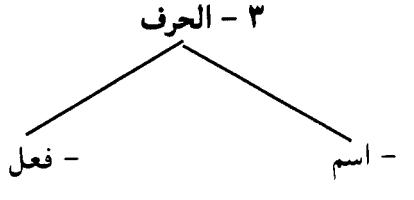

وتبعاً لذلك يعتمد القواعد التوليدية التى تولد التراكيب الأساسية فى اللغة العربية فى الآتى :

١ - ك ----> أ د - إ س

٢ - إ س ----> { م - م إ - ف / م إ - م - ف }

٣ - أ د ----> { + نفى / + استفهام / + شرط }

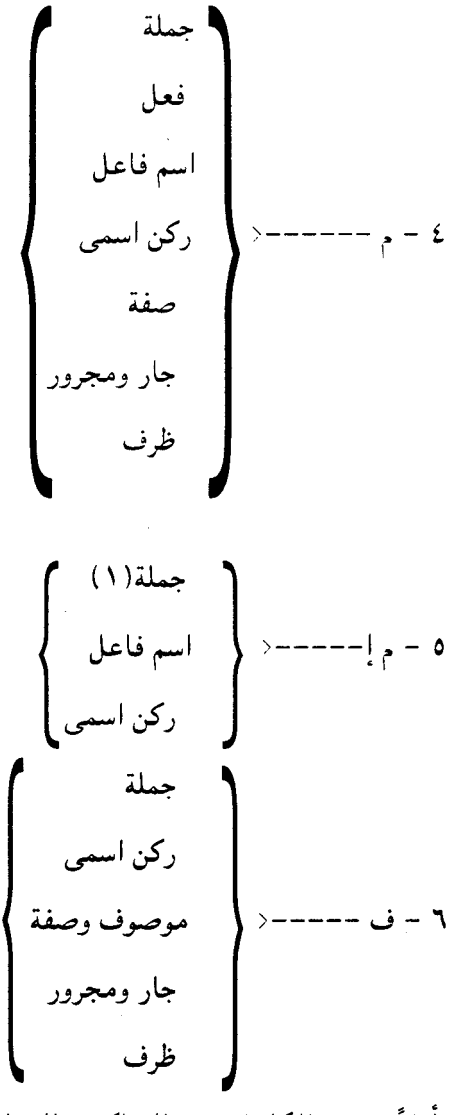

أولاً : رتبة الكلمات فى التراكيب الفعلية إن رتبة الكلمات فى التراكيب الفعلية الأساسية العربية يمكن أن تكون فى البنية العميقة المتمثلة فى :-

[(م (فعل) . م إ (اسم) . (ف١ (اسم) . ف٢ (×))]

يرمز العنصر (×) إلى أركان متعددة يمكن الإتيان بها تحت عنصر الـ (ف)

---

(١) أرى الاستغنا- عن الركن (جملة) ، إذ إن المسند إليه لا يكون جملة إلا إذا كانت محكية ، أو فى مواطن قليلة ، وينظر إليها المحلل على أنها لفظ مفرد .

ويمكن التمثيل لهذه البنية العميقة بالتركيب :

م م إ ف١ فx فx فx فx

ضرب زيد أخاه ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام رفاقه تأديباً له .

ومن خلال قاعدة تحويلية يمكن لنا نقل الركن اللغوى (ف١) إلى يسار الفعل أو يمينه ، على أن يكون هذا النقل ضمن إطار المستوى اللسانى (إس) لا المستوى الأعلى (ك) ، وتسويغ مثل هذه الحركة التحويلية هو أن الأركان اللغوية التى تجرى عليها عملية النقل تكون محتفظة بأدوارها ووظائفها الدلالية ، وحركاتها الإعرابية ، ويمكن تطبيق هذه القاعدة على أى ركن لغوى ينضوى تحت (فx) للسبب نفسه ، لنتأمل النماذج التالية : جاء رجل من المدينة

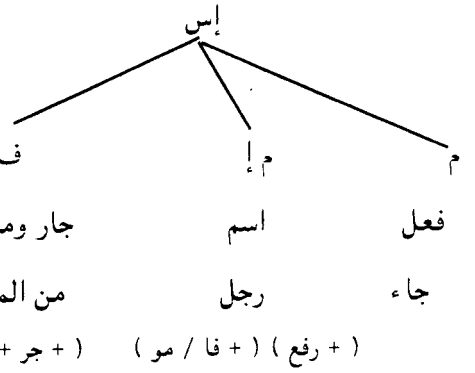

إذ يمكن نقل الركن اللغوى (فx) إلى يمين الفعل أو يساره ، فيكون

- جاء من المدينة رجل . - من المدينة جاء رجل .

أما الركن اللغوى (م إ - اسم - فاعل) فغير مسموح بنقله إلى يمين الفعل، ويرجع ذلك إلى الحقيقة القائلة : بأن الركنين اللغويين : م (فعل) وم إ (اسم فاعل) يعتبران وحدة لسانية ، لا يمكن تجزئتها ، بتقديم الـ (م إ) على الـ (م) .

ضوابط رتبة الكلمات فى التراكيب الفعلية :

اعتمد الباحث فى توضيح هذه الضوابط التى لا تسمح بالنقل الحر لأركان التركيب الفعلى على التراث النحوى القديم بشكل كبير ، ويمكننى إيجاز ما ذكره فى هذا الصدد بما يلى :

١ - ضوابط تتعلق ببعض الالتباسات الدلالية والنحوية ، كما هو الحال فى :

- ضرب موسى عيسى . - ضرب هذا هذا .

فغير واضح فى المثالين ما إذا كان الركن اللغوى الأول يملك الدور الدلالى (الفاعل) والحركة الإعرابية الرفع ، أو يملك الدور الدلالى المفعول والحركة الإعرابية النصب ، ولذا يجب تقييد مثل هذه التراكيب ببعض الضوابط التى تتمثل فى وجوب أن يكون الركن الأول فاعلاً ، وأن تكون حركته الرفع ، أما الركن الثانى فيجب أن يكون مفعولاً ، وأن تكون حركته النصب ، ولا يمكن تطبيق أية حركة تحويلية عليهما إلا إذا كان فى التركيب قرينة نحوية ، أو دلالية ، توضح من هو الفاعل ، ومن هو المفعول به حتى يمكن السماح لهما بالتنقل على نحو حر .

الضابط الثانى يتمثل فيما إذا كان الركن اللغوى (ف) مركب من تركيب كونى ، إذ إن الضابط هنا يعمل على ركنى التركيب الكونى ، بحيث يجب أن يكون الركن الأول فى التركيب الكونى سابقاً للثانى ، وخرق هذا الضابط سيسبب تراكيب غير سليمة ، يمكن أن تكون مقبولة نحوياً ، كما فى المثال : حسبت الشمس طالعة .

٢ - إذا أدى نقل الركن اللغوى إلى تغيير فى معنى التركيب كله ، كما فى المثالين :

١ - مررت بزيد راكباً .

٢ - مررت راكباً بزيد .

ففى المثال (أ) نجد الـ(ف٢) تعود إلى الجار والمجرور وتوضحه ، أما فى المثال (ب) نجد أن الـ (ف٢) تعود إلى الـ (م إ) ضمير الفاعل ، وتوضحه وهكذا فإن قاعدة تحويلية كهذه يجب أن تضبط ، من أجل تجنب الالتباس الدلالى .

٤ - التراكيب المعقدة والشرطية :

وفى مثل هذه التراكيب لا نستطيع نقل الـ (ف) إلى يمين الفعل ، وإلا سيكون هناك تركيب غير نحوى كما فى المثالين :

١ - أ - من يعمل صالحاً فلنفسه .

ب - *فلنفسه من يعمل صالحاً . تشير النجمة إلى أن الجملة غير أصولية وغير مقبولة .

٢ - أ - أراد زيد أن يضرب عمرا .

ب - *أراد زيد أن عمرا يضرب

- وفى مجال وصفه لتراكيب الجملة الفعلية يعرض للتراكيب التى تتطلب رتبة مختلفة عن الرتبة الأساسية (م - م إ - ف) بناء على إجراء بنائى أو دلالى ، يحتم تغيير هذه الرتبة لتصبح ((م - ف - م إ) ، وذلك من خلال المواضع التى أقرها نحاتنا القدامى لتقديم المفعول به على الفاعل .

ضوابط على المقولة المتلازمة ، ومبادىء الاشتغال فى التراكيب الفعلية :

يذكر الباحث أن الضابط المفروض على القاعدة التحويلية التى تنقل أركان التركيب الفعلى (الجملة الفعلية) ينص على أنه إذا كان هناك ركنان لغويان تحكمهما مقولة رئيسية فإن القاعدة التحويلية تنقل المقولة الرئيسية كلها . وليس الأركان اللغوية التى تحكمها هذه المقولة .

ثم يشير إلى أن هناك خمس مقولات نحوية رئيسية فى اللغة العربية ، كل مقولة منها تحكم ركنين لغويين فرعيين ، وعرض لهذه المقولات الخمس التى تشمل مقولة الجار والمجرور ، والتابع والمتبوع والمضاف والمضاف إليه . والصلة والموصول ، والفعل والفاعل . فأى حركة تحويلية يجب أن تنقل المقولة الرئيسية ، وإلا فإن التركيب سيكون غير نحوى . لنتأمل الأمثلة التالية :

١ - أ - اعتمد زيد على تأبط شرا .

ب - على تأبط شرا اعتمد زيد .

جـ - * تأبط شرا اعتمد زيد على .

٢ - أ - جلس زيد على الكرسى .

ب - على الكرسى جلس زيد .

جـ - * الكرسى جلس زيد على .

وهكذا باقى المقولات ، مع ملاحظة أنه فى حالة مقولة الفعل والفاعل فإنه يمكن للركن (م إ) الفاعل أن يكون فى موضع (م إ) المبتدأ ، على أن يكون فى تركيب الخبر

ضمير عائد على هذا المبتدأ مطابق له فى التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، وعلى أن يحكمه مستوى الـ (إ س) الذى يحكم أركان التركيب الاسمى ، أى (إس - م إ - م - ف) . لا المستوى (إس) الذى يحكم أركان التركيب الفعلى ، أى (إس م - م إ - ف) .

وفى ختام وصفه للمكون التوليدى والتحويلى للتركيب الفعلى فى العربية يشير إلى الإجراء النحوى فى اللغة العربية المعروف باسم الاشتغال ، ويتمثل فى نقل الركن اللغوى (ف اسم - مفعول به) إلى بداية التركيب تاركاً خلفه ضميراً عائداً عليه . يتصل بالفعل ، ويسمى هذا الإجراء بالاشتغال ، لأن الفعل يكون مشغولاً جداً بالعمل على الضمير العائد المتصل به ، بحيث لا يستطيع أن يعمل على الـ ف (اسم - مفعول به) المتقدمة ، ويغلب أن يكون هذا الإجراء فى تراكيب الاستفهام والحض والأمر والنفى والشرط . لتوضيح العملية النحوية لمبدأ الاشتغال فى البنية العميقة يمكن أن نعرض للمثال التالى :-

أزيدا ضربته

إذ يمكن تمثيل البنية العميقة لهذا المثال فى المشجر التالى :-

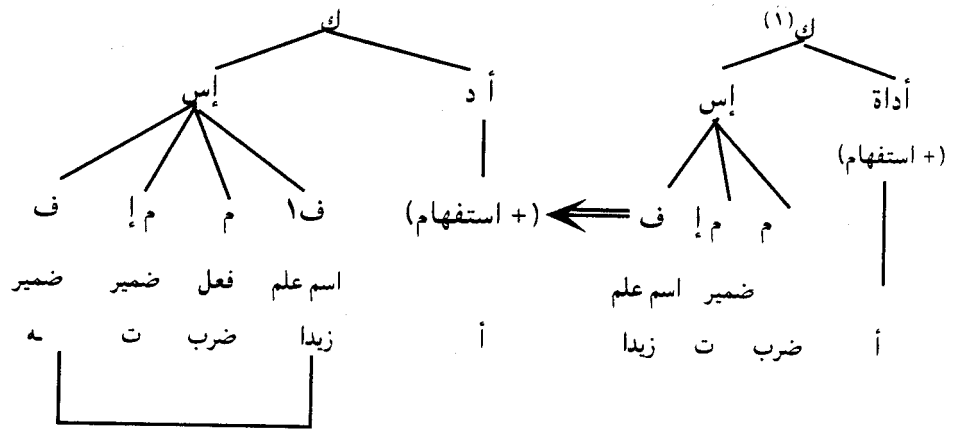

وهذا التحويل لركن الفضلة يختلف على أية حال عن تحويل ركن الـ م إ الذى يجعله

---

(١) فى التحليل الشجرى للباحث صنف تحت ركن الـ (ف) الفعل (ضربت) ووضع تحت الـ(م إ) الضمير (أنت) والأمر نفسه صنعه فى التمثيل الشجرى المحول ، واضطر إلى تقديم ركن الفضلة ، وتأخير ركن المسند إليه لاعتقاده بأن ركن الفضلة ضمير متصل بالفعل ، والصواب ما ذكرت .

ضمن فلك التركيب الاسمى فى الإجراء الجديد ، إن الركن اللغوى (ف) فى هذا الإجراء يجعله معمولاً لما دعاه العرب القدماء فعلاً مقدراً يفسره ما بعده .

ثانياً : رتبة الكلمات فى التراكيب الاسمية :

إن المكون التوليدى قادر على توليد نوعين اثنين من التراكيب الاسمية هما :

١ - جملة اسمية ---› م إ + تركيب فعلى (خبرا)

٢ - جملة اسمية ----› م إ + تركيب كونى (خبرا)

وتمثيل هذين النوعين فى البنيتين العميقتين التاليتين :

١ -

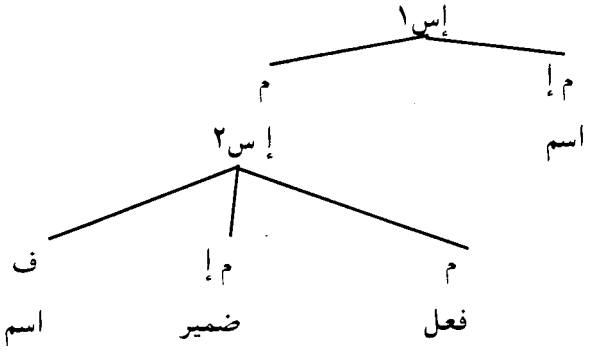

٢ -

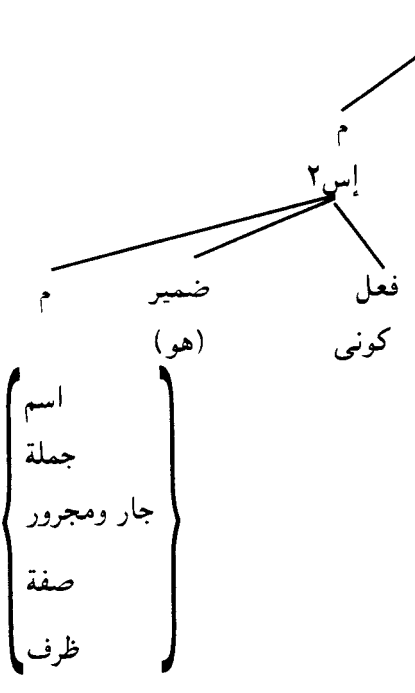

أما التمثيل الشجرى للبنية الأولى فيمكن التمثيل له بالمثال التالى :

١ - زيد ضرب عمرا

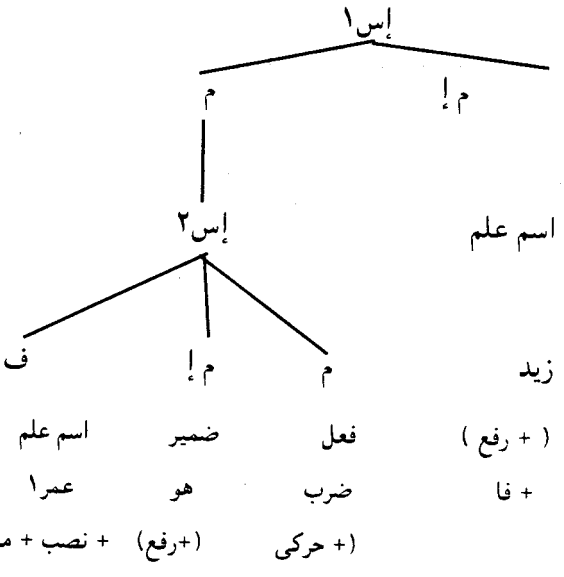

- والبنية العميقة الثانية تصدق على ما يسمى بالتراكيب الاسمية الكونية ، وقد حلل الباحث بنية التركيب الكونى ، فذكر أن التركيب الكونى يتألف من ركنين اثنين ، هما :

١ - الـ م إ (مبتدأ) .

٢ - الـ م (خبرا) ، والذى يمكن أن يكون اسماً ، أو صفة ، أو جملة اسمية ، أو جاراً ومجرورا ، أو ظرفا .

٣ - إن كل هذه الأركان الخبرية يمكن أن تندرج تحت رمز واحد ، هو : م (×) ، أى الخبر (×) ، وهكذا فإن بنية التركيب الكونى يمكن أن تكون حسب التالى :

{ (إس ..... م إ ..... (×)) }

إن الضابط المفروض على مثل هذه التراكيب أن الفعل يحذف دائماً فى التركيب الكونى(١) ، إلا عندما يكون فى الزمن الماضى ، أو المستقبل ، أى (كان) و(سيكون)

(١) التركيب الكونى أو الجملة الكونية مصطلح حديث اصطنعه الدارسون المعاصرون ليقابلوا مصطلح الجملة المشتملة على فعل Verb To Be ، ويمكن نطلقه على الجملة الظرفية .

. وإن المقولة (×) أى (الاسم والجملة الاسمية ، والصفة والجار والمجرور والظرف) يجب أن تأخذ موضع الفعل المحذوف ، الذى يحل محله فى التركيب الكونى :

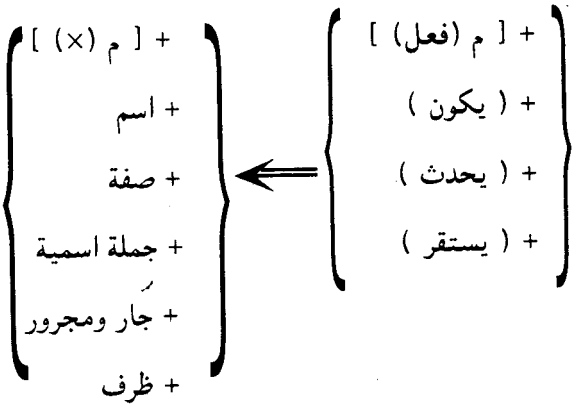

إن هذه البنى العميقة للتراكيب الكونية يمكن أن تبين من خلال الأمثلة الآتية ، والتمثيليات الشجرية لها :

١ - أ : أبو نواس شاعر

ب :

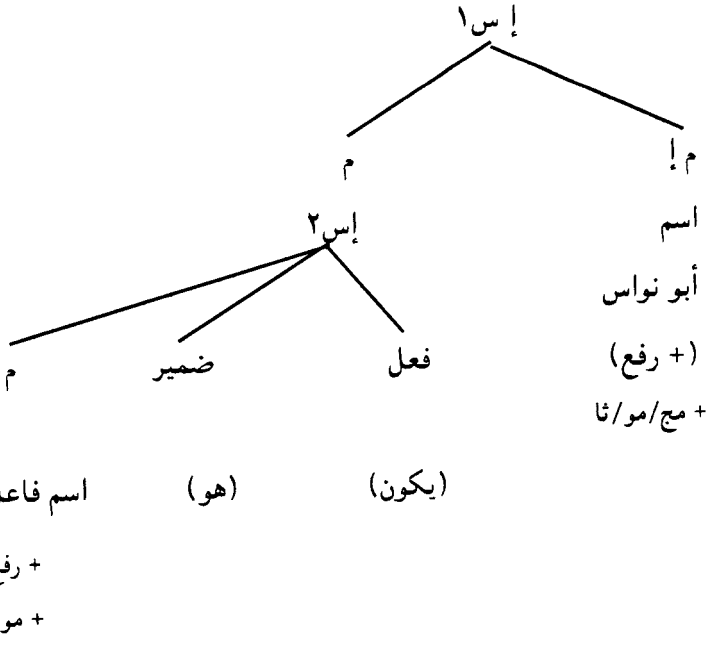

٢ - أ - الخنساء أخوها صخر

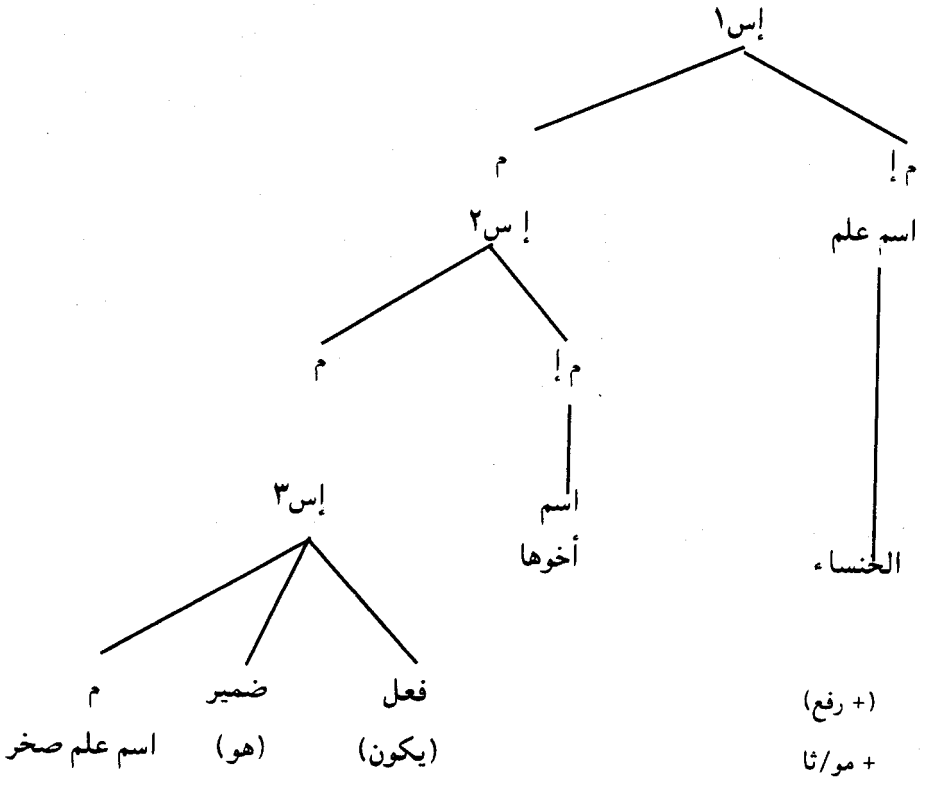

٤ - أ - تأبط شرا فى الدار

ب -

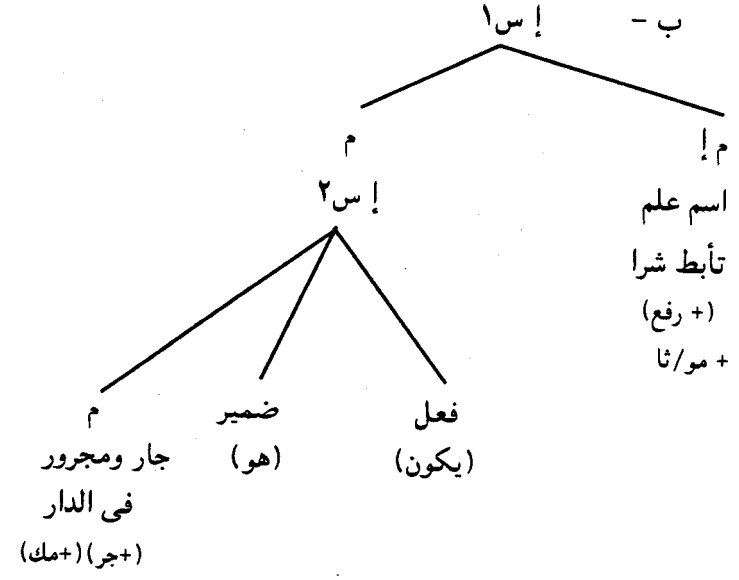

٤ - أ - الخمر اليوم(١)

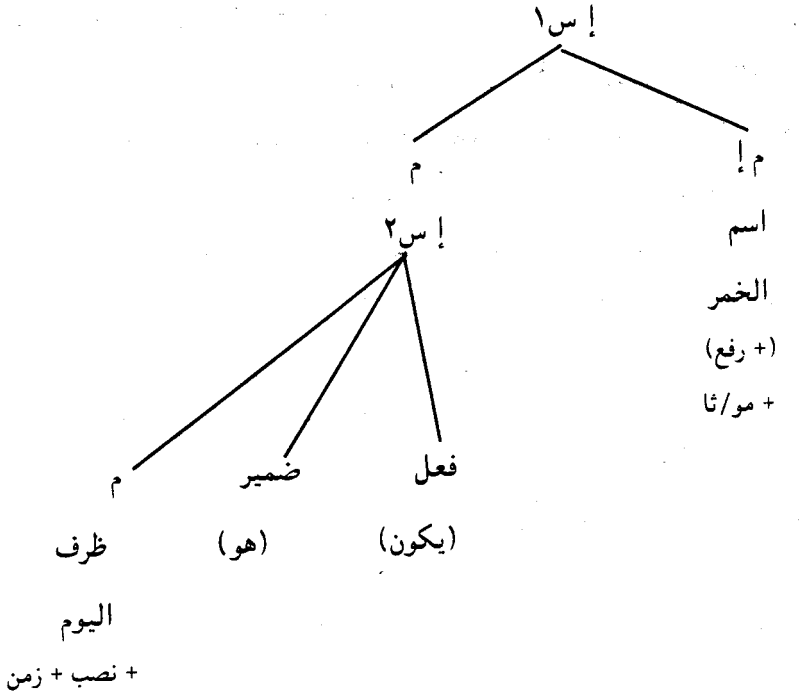

وبعد هذا العرض للتركيب الأساسى التوليدى للتراكيب الكونية عرض الباحث للتحولات التى يمكن أن تعمل على المكون التوليدى . فذكر أن الركن الوحيد الذى يمكن أن يتحرك هو ركن الخبر ، أى م (×) ، وأن الضابط الوحيد المفروض على العملية هو أن الركن م (×) يجب أن يكون غير معرف ، إن الفكرة من وراء هذا الضابط هى فكرة دلالية ونحوية ، ذلك لأنه عندما يكون الركن م (×) معرفاً ، ويكون فى بداية التركيب فإن الإجراء هنا لا علاقة له بأية عملية تحويلية ، لأن المحلل سوف ينظر إلى الركن المقدم المعرفة على أنه الركن النحوى (م إ) المبتدأ .

ويخلص الباحث فى نهاية هذا التطبيق على التراكيب الأساسية العربية إلى أن التحليل يظهر أربعة أنواع من التراكيب الأساسية ، هى :

١ - التركيب الفعلى ، أى (م - م إ - ف)

٢ - التركيب الاسمى ذو الخبر الفعلى ، أى (م إ - م - ف)

---

(١) ساق الباحث المثال بتنكير المبتدأ ، وهو غير صحيح نحوياً ، إلا إذا قدم الخبر ، والصواب ما أثبته .

٣ - التركيب الاسمى ذو الخبر الاسمى ، أى (م إ - م إ - م)

٤ - التركيب الكونى ، أى (م إ - م)

وأخلص من عرض هاتين المحاولتين لتحليل التراكيب الأساسية فى اللغة العربية طبقاً لمعطيات هذه النظرية إلى أنه يمكن لنموذج النحو التحويلى أن يطبق على اللغة العربية ، كما يمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنياً من خلاله - على حد تعبير الدكتور تمام حسان(١) - مع الأخذ فى الحسبان أن الهدف الذى تسعى هذه النظرية للوصول إليه هو وضع إطار عام يتمكن من وصف البنى العميقة للغات الإنسانية جميعاً ؛ إذ تؤكد هذه النظرية الاهتمام بالصفات المشتركة بين اللغات الإنسانية بدلاً من تأكيد الفروق التى بينها ، فهدفها فى النهاية هو الوصول إلى النظرية اللغوية العامة . وفى هذا الإطار تعد هذه المحاولات جيدة وجادة فى الوقت نفسه ، لأنها - طبقاً لأهداف هذه النظرية تكون قد غطت جانباً من اللغات الإنسانية ، ووصفته طبقاً لمعطياتها ، وأثبتت بالتالى موضوعيتها وعلميتها . يضاف إلى ذلك هدف آخر جعله الباحثون العرب المعاصرون نصب أعينهم ، وهو هدف تطوير النظرية النحوية التراثية من خلال نقل هذه المناهج الحديثة ، ومحاولة تكييف معطياتها مع خصوصيات اللسان العربى ، وذلك - بلا شك - يعطى النظرية النحوية التراثية بعداً معرفياً جديداً يسمح لها بأن تواصل عطاءها فى المسار التطورى للدراسات اللسانية ويكون ذلك بإضافة بعض المفاهيم التراثية العربية وتوضيحها ، إلى جانب أن هذا اللون من الدراسات الحديثة قد يعين على فهم طبيعة النظر فى الظاهرة النحوية القديمة ، كما يسعف فى تجديد إحساسنا بالنحو القديم فى منطلقاته ، وأبعاده بعد طول إلف به .

أما إذا وازنا بين هذه المحاولات ، وما ورثناه من ركام معرفى هائل فى التراث اللغوى بشكل خاص ، والعربى بشكل عام - وبخاصة تلك النظرات المتعمقة فى مرامى اللغة ومقاصدها الدلالية والبلاغية - فإن هذه المحاولات تبدو سطحية ، لذا ينبغى التأكيد على أن البحث فى النظريات الحديثة لا يجب أن يصرفنا عن ترداد النظر فى تراثنا اللغوى ، واستخلاص ما فيه من نظرات تساعدنا على فهم الظاهرة اللغوية ، وهذا

---

(١) د . تمام حسان ، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا ص١٨٤ من مجلة اللسانيات واللغة العربية . تونس . الجامعة التونسية ١٩٧٨م

هو قانون البحث العلمى الذى يرى بأنه لا سابق دون لاحق ، ولا لاحق دون سابق ، ونكران هذا القانون العلمى يباعد بين منكريه والنظرة العلمية الموضوعية ، هذا من جانب ، ومن الجانب الآخر يحثنا الدرس العلمى الحديث ، وتطوره السريع المتلاحق على ألا نركن إلى هذا التراث وحده ، ونرفض كل ما عداه بحجة أن الأول لم يبق للآخر شيئاً ، فننغلق داخله ، ونصم آذاننا عما سواه ، ويكون التحجر والجمود .

يبقى أن أشير إلى خصوصية اللغة العربية فى تراكيبها ، سواء فى ذلك ما سمى بالجملة الفعلية ، أو الجملة الاسمية ، وأنه على المحلل لهذه التراكيب أن ينطلق من معطياتها التركيبية نفسها ، إذ ما زلت أرى أن هذه التراكيب ما زالت تمثل مشكلة تواجه المحللين لها وفقاً للقواعد التحويلية التى استقرت على وصف واحد وثابت لقاعدة إعادة كتابة الجملة ، فى البنية العميقة للغات الإنسانية ، وأن هذه القاعدة مكونة من ركن اسمى + ركن فعلى ، ومن الغريب أن النظرية تطورت فى كل شىء إلا فى هذه القاعدة ، وطبقاً لهذه القاعدة يتمحل المحللون للتراكيب الاسمية العربية ، وبنيتها السطحية كما نعلم خالية من أى ركن فعلى ، فيقدرون لها فعلاً كونياً أو متسماً بالسمة الدلالية + وجود ، والحق أن محاولة استعارة هذا الركن الكونى ، أو المتسم بالسمة الدلالية (+ وجود) لترميم هذا الركن غير الموجود فى البنية السطحية لهذه التراكيب ، ومحاولة إدخاله ضمن قواعد تركيب العبارة التى تمثل البنية العميقة تبقى محاولة غير مقنعة ، صحيح أن النحويين العرب قد لجأوا إلى هذا التقدير فى الجمل الاسمية التى يكون الخبر فيها شبه جملة انطلاقاً من أن شبه الجملة لا تتعلق إلا بالحدث ، غير أن احتكامنا إلى حدس المتكلم ، ومعرفته الضمنية بقواعد لغته ، وهو من أدوات البحث اللغوى عند تشومسكى ، يجعلنا نستشعر من خلال حدسنا أن درجة مقبولية بنية فعلية كونية للخبر شبه الجملة تعد مقبولة بالقياس إلى ما سماه النحاة بالخبر المفرد ، فى شكليه : الجامد ، أو المشتق ، ولعل ذلك راجع فى الأصل إلى قوة ارتباط هذا الخبر بالعنصر اللغوى المبتدأ ، فيما عبر عنه نحاتنا القدامى بأن الخبر هو نفس المبتدأ فى المعنى ، وهذا النوع من الترابط لا نجده بين الخبر شبه الجملة والمبتدأ ، لذا لجأ النحاة إلى الفعل الكونى ليقوم بدور الرابط بين الركنين ، وفى هذا الصدد ينبغى أن أشيد بمحاولة الدكتور ميشال زكريا فى تحليله للتراكيب الاسمية ذات الخبر المفرد المشتق ، والتى سماها بالتراكيب النعتية ، فقد انطلق من المعطيات اللغوية العربية ، عندما

اقترح وضع ركن للنعت فى قواعد تركيب العبارة فى البنية العميقة ، فاستطاع بذلك أن يقدم تفسيراً مقبولاً لهذا النوع من التراكيب من واقع اللغة العربية ذاتها ، لكن يبقى الشق الثانى من هذه الجمل ، وهو الخالى من ركن إسناد فعلى ، أو نعتى ، يبقى يمثل مشكلة حقيقية عند التحليل .

أما فيما يتعلق بالجملة الفعلية فإن تركيب عناصر هذه الجملة فى البنية العميقة يشير بصورة واضحة إلى عدم إمكانية الفاعل قائماً فى ركن مستقل ، ومواجه لركن يجمع بين الفعل والمفعول به بشكل شبيه بالتصور القائم وفقاً للمعطيات اللغوية العائدة إلى غالبية اللغات الأجنبية التى أجريت عليها الدراسات فى إطار الألسنية التوليدية والتحويلية ، ففى هذا الإطار تعتمد بشكل عام قاعدة إعادة الكتابة التى يمثلها المشجر التالى :-

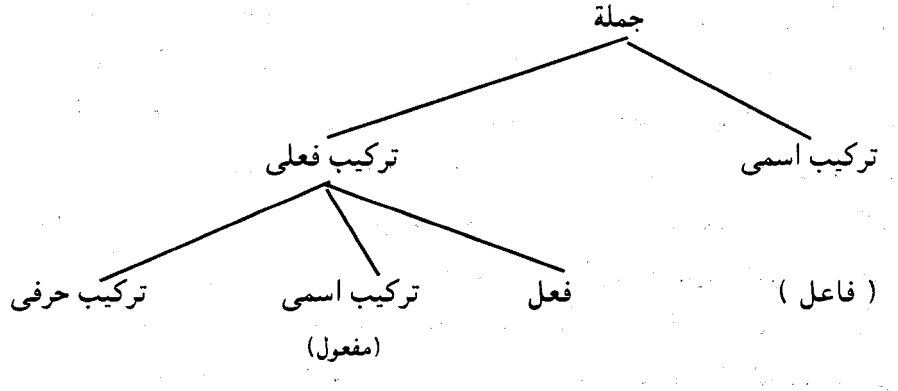

يتضمن هذا المشجر الترتيب الأساسى للعناصر الكلامية على نحو : فاعل + فعل + مفعول به ، ويصعب اعتماد هذه المشجر بالنسبة إلى اللغة العربية ؛ لأنه غير ملائم لتوارد الكلمات فى الجملة الفعلية العربية ، وباعتماده يواجه المحلل إحدى الصعوبات التى اقترنت بتحليل الجملة الفعلية إلى أجزائها المباشرة ، وهى أن العناصر التى يتكون منها لا ترد متتابعة من حيث الترتيب .

وللتغلب على هذه المشكلة تبنى الباحثان اللذان عرضت لمحاولتيهما قاعدة إعادة الكتابة للجملة العربية طبقاً للنظرة التراثية التى تنظر إلى عقدة الإسناد باعتبارها عنصراً مهماً فى عملية وصف التراكيب العربية ، وحللا هذه العقدة إلى ركنين ملائمين لهذه التراكيب .

إمـا مسند + مسنـد إليـه ، كمـا فى المحاولة الثانيـة ، وإما أن هـذه العقـدة متكونة من :

ركن فعلى + ركن اسمى + ركن اسمى + ركن حرفى ، فجمعت بالتالى بين الركنين :

(فاعل) (مفعول به)

الفعل والفاعل ، وجعلتهما وحدة كلامية واحدة ، منطلقة فى توثيق العلاقة بين الفعل والفاعل فى المعطى النحوى التراثى ، كما أنها فى الوقت نفسه لم تفصل المفعول به عن الفعل ، بل جعلت الفعل يشرف عليه إشرافاً مكونياً مباشراً ، ضمن ركن لغوى أعلى ، هو ركن الإسناد .

بقى فى ختام هذا البحث أن أشير إلى صعوبة تواجه المشتغل فى هذه النظرية فى الدرس العربى ، تتعلق بالمصطلحات وتثبيتها ، وتحديد مفهوماتها ، إذ إن أهم ما تتمتع به النظرية الناجحة « أن تتوفر لها مصطلحاتها التى تعبر عن قضاياها وفرضياتها الخاصة »(١) غير أن الباحث فى هذا المجال «يلاحظ افتقار هذا الحقل إلى تثبيت المصطلحات ، وتحديد مفهوماتها ، كما يلاحظ وجود فوضى وخلط فى استخدام كثير من المصطلحات ، فهناك مشكلة الفردية فى صك المصطلح أو ابتكاره ، وهناك مشكلة استخدام المصطلح الواحد لأكثر من مدلول واحد »(٢)

والله من وراء القصد

---

(١) نوام تشومسكى ، المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها ، مقدمة المترجم ص٣٠ ترجمة د . محمد فتيح . القاهرة . دار الفكر العربى ، ط ١ ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .

(٢) د . أحمد مختار عمر ، المصطلحات الألسنية للغة العربية ص٢٤٥ . من مجلة اللسانيات واللغة العربية . تونس . الجامعة التونسية ١٩٧٨م .

المصـــادر

- ***أ. أحمد حسانى :***

السمات التفريعية للفعل فى البنية التركيبية ، مقاربة لسانية . الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٩٣م

- ***د . أحمد مختار عمر :***

المصطلحات الألسنية للغة العربية . من مجلة اللسانيات واللغة العربية . تونس . الجامعة التونسية ١٩٧٨م .

- ***الأنبارى :***

الإنصاف فى مسائل الخلاف . تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد . بيروت . دار الفكر .د.ت

- ***تشومسكى :***

* جوانب من نظرية النحو . بغداد ، وزارة التعليم العالى ١٩٨٥م .

* المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها ، ترجمة د . محمد فتيح . القاهرة . دار الفكر العربى ، ط ١ ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .

- ***د . تمام حسان :***

إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا ، من مجلة اللسانيات واللغة العربية . تونس . الجامعة التونسية ١٩٧٨م

- ***جفرى سامسون :***

مدارس اللسانيات : السباق والتطور ، ترجمة د . محمد زيادكبة . الرياض ، جامعة الملك سعود ١٤١٧ هـ

- ***د . مازن الوعر :***

نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية فى اللغة العربية . دمشق . دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ط ١ ١٩٨٧م .

- ***د . محمد حماسة عبد اللطيف :***

فى بناء الجملة العربية . الكويت ، دار القلم ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣م .

- ***د . ميشال زكريا :***

مباحث فى النظرية الألسنية وتعليم اللغة . بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م .

الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) .

- ***د . نهاد الموسى :***

نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م .